أزمة اللاجئين في الأردن والسعودية

محمد شطب عيدان*

ملخص: يركز هذا البحث على أزمة اللاجئين في الأردن والسعودية، واتجاهات التعامل مع مشكلتهم من الهيئات الحكومية في كلا البلدين، وتطور ذلك، وتأثيره في واقع اللجوء، من خلال تتبّع مظاهر اللجوء في مراحل سابقة، وتطوراتها الحالية، وما رافق مسبّبات موجات اللاجئين، وطريقة توزيعهم، والتعامل مع المنظمات الدولية المهتمة بشؤونهم، ولاسيّما اللاجئين السوريين واليمنيين وغيرهم، ممّن اضطرّوا تحت وطأة الحروب إلى مغادرة بلدانهم إلى هذين البلدين.

* باحث، العراق

The Refugees Crisis in Saudi Arabia and Jordan: Where is The Victim?

MOHAMMED SH. EDAN*

ABSTRACT The research focuses on the refugee crisis in Jordan and Saudi Arabia, the governmental ways of dealing with it, the development of this crisis, and its impact on the asylum on-the-ground reality. The research pays special regards to Syrian, Yemeni and other refugees who have been forced to flee their countries due to war atrocities. It tracks asylum's manifestations in previous stages and its current advances, the repercussions that accompanied the causes of refugees waves and their distribution as well as dealing with international organizations interested in their affairs.

* Researcher, Iraq

رؤية تركية
2019 - (8/1)
178 - 163

مقدمة

يعـدّ إقليـم الشرق الأوسـط من أكثـر مناطق العالم توترًا في العالم؛ بسـبب ما شـهده -ولا يـزال- من حـروب وصراعات مدمّـرة منذ نهاية الحربـين العالميتين في القـرن العشرين، ليس أولها الحروب العربية-الإسرائيلية، ولا آخرها حروب الخليج، وربما تجاوز عدد هذه الحروب والنزاعـات واحـدًا وعشريـن حربًا ونزاعًا مسـلحًا خلال هـذه المدة، وهذا يترك وباسـتمرار أوزارًا متمثلة بالمآسي الإنسـانية، التي يشكّل المدنيّون أبرز مكوناتها، إذ غالبًا ما تفّر مجموعات المدنيين من مناطق الصراع الساخنة إلى الملاذ الآمن، المتمثّل في الدول المستقبلة للاجئين، التي تعيش هي الأخرى معاناة اسـتقبال اللاجئين، ولاسـيّما إن كانت مـن نفس دول إقليم الشرق الأوسـط التـي لم تفتـأ تواجه أزمات بناء الدولـة والتنمية وغيرها من المشـكلات، وهذا يجعل استقبالها للاجئين (إن لم تكن دولة صراع) أزمة جديدة مضافة لما تعانيه من أزمات ومشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وغيرها.

يحاول هذا البحث تسـليط الضوء على أزمة اللاجئين في دولتين مسـتقبلتين للاجئين، هما: المملكة الأردنية الهاشمية التي سيشار إليها اختصارًا بالأردن، والمملكة العربية السعودية التي سيشـار إليهـا بالسـعودية، لما تمثّله هاتان الدولتـان من أنموذج لمواجهة أزمـة اللاجئين في ظل الأزمات التي عصفت بالمنطقة ولا تزال.

وعـلى الرغـم مـن أن الحروب والصراعـات لا تعدّ السـبب الوحيد للهجـرة واللجوء إلى هذيـن البلديـن، إذ إن البحـث عـن الحرية الشـخصية والخوف مـن الاعتقـال أو البحث عن فرصـة عمـل وغيرها من الأسـباب- مثّلت قنوات لهجـرة ولجوء الكثير إلى هاتـين الدولتين، لكـن الأزمات التي بدأت بعد العقد الأول من الألفية الثالثة وما تلاها من تغيرات في الوضع الإسـتراتيجي في منطقة الشرق الأوسـط- كان لها الأثر الواضح في ازدياد أعداد اللاجئين في الأردن والسـعودية، وهو ما سـبّب -إضافة إلى معاناة اللاجئين- معاناة أخرى تحمّلتها -ولا تـزال- هاتـان الدولتـان، حكومة وشـعبًا واقتصـادًا، وهذا الـذي جعل محاولة اكتشـاف هذا الموضوع هدفًا في صفحات البحث الآتية.

أولًا: الأردن ملجأ الهاربين

تواجـه الأردن صاحبـة الإرث القديم في اسـتقبال اللاجئين الفلسـطينيين منذ حرب عام 1948، وقيام دولة (إسرائيل) مشـكلات لازمتها منذ تأسيسـها، شـأنها في ذلك شـأن غيرها من البلدان العربية. أخذت هذه المشكلات بالنمو والتضخم، وأخرى نجمت عن التطورات التي تفاعلت معها الدولة داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ولعل أبرز المشكلات التي تواجهها الدولة هـو محدودية القدرة الاقتصادية للدولة، إذ لا تتمتع جغرافية الدولة بالمواد الأولية التي تحتوي عليها دول أخرى في إقليمها، كالعراق والسعودية ومصر والأراضي الفلسطينية و(إسرائيل)،

وهذا أدّى إلى أن تعمد السلطات إلى تفعيل عامل التنظيم، والاستفادة بما يمكن من إيرادات الضرائب وغيرها؛ لدعم الميزانية، ومحاربة الفساد الإداري، وإدارة التنوع السكاني، الذي لا يزال يشكّل تحدّيًا ماثلًا للحكومة الأردنية، ولاسيّما مع تفاعله مع أزمات البطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الأجور، وتلكؤ الاستثمار الداخلي والخارجي، وغيرها من المشكلات الاقتصادية، التي أضافت أزمة اللاجئين ولاسيما السوريين عبئًا جديدًا إليها، وجعلت الأردن يقف أمام تحدّ كبير متمثّل في استقبال أكثر من مليون وثلاث مئة ألف 1.300000 سوري، منهم 650000 مسجلون لدى الأمم المتحدة[1] ، وبلغ سكان الأردن بحسب إحصاء 2015 9.5 ملايين نسمة، منهم 6.6 ملايين أردني، ونحو 3 ملايين غير أردني، يتوزعون بين 1.2 مليون سوري، و634 ألف فلسطيني، و390 ألف مصري، و130 ألف عراقي، و31 ألف يمني، و23 ألف ليبي ،[2] وهذا يمثّل الطاقة الاستيعابية القصوى لبلد كالأردن، مع أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، ووجود جاليات من دول أخرى في هذا البلد المتنوع اجتماعيًّا وثقافيًّا وقيميًّا.

واقع الاقتصاد الأردني

يلخّص البنك الدولي الحالة العامة في الأردن كما يأتي: [3] "خلال السنوات العشر الماضية، طبق الأردن إصلاحات هيكلية في مجالي التعليم والصحة، وكذلك الخصخصة، والتحرر الاقتصادي. وقامت الحكومة الأردنية بتطبيق أنظمة حماية اجتماعية، وإصلاح نظم الدعم، ممّا أدّى إلى تهيئة الظروف المناسبة للدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاصّ، في مجال البنية التحتية وتطبيق إصلاحات ضريبية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي تحقيقه لتعزيز مناخ الاستثمار، وتسهيل ممارسة الأعمال، إلى تحقيق نتائج ملموسة، ومازالت التطورات الإقليمية تؤثر بشكل كبير في الأردن، وبخاصة أزمتا سوريا والعراق اللتان شكلتا صدمة

كبيرة في الأردن في الفترة الأخيرة. ويتجلى ذلك بوضوح في التدفق غير المسبوق للاجئين، واضطراب طرق التجارة، وتراجع الاستثمارات، وحركة السياحة الوافدة. وتؤثر الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين في الأردن تأثيرًا شديدًا في اقتصاد البلد ونسيجه الاجتماعي. وتتضمن التحديات الرئيسة الأخرى التي تواجه الأردن: ارتفاع معدلات البطالة، والاعتماد على المنح والتحويلات من دول الخليج، إضافة إلى استمرار الضغوط على الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه. وسجّل عام 2017 تحسنًا في عجز الموازنة العامة في الأردن الذي تقلّص، شاملًا المنح من 2 ٪ في 2016 إلى 2.6 ٪ من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام 2017. وبلغ متوسط معدل البطالة 18.3 ٪ في عام 2017، في حين بلغ متوسط المشاركة في الأيدي العاملة 39.2 ٪"، وتتضح من خلال ذلك محدودية الإمكانات الاقتصادية في بلد مثل الأردن، مع ما أضافته الأعداد الكبيرة من اللاجئين التي توافدت عليه بعد أزمات العراق وسوريا، وهو البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانه 10 ملايين نسمة. [4]

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

ثمة عشرة مخيمات، يعود تاريخ تأسيس بعضها إلى ما قبل حرب 1976، وتشرف عليها حاليًا منظمة UNRWA التابعة للأمم المتحدة ، وهي كما يأتي:[5]

1 – الزرقاء: هو المخيم الأول والأقدم ضمن المخيمات في الأردن، ويقع جنوب شرق مدينة الزرقاء، على بعد حوالي 20 كم شمال شرق عمان. وقد أنشئ عام 1949، على مساحة 180 دونمًا، بنسبة 3.1 ٪ من مساحة المخيمات في الأردن. وبلغ عدد سكانه عند الإنشاء 8 آلاف نسمة، ووصل عدد المسّجلين داخل المخيمات، بحسب إحصاءات 1995 إلى نحو 17876 نسمة.

2 – إربد: يقع شمال مدينة إربد، ويشكّل في الوقت الراهن جزءًا من كتلها السكنية، ويبعد عن عمّان 90 كم. أنشئ عام 1951، على مساحة 244 دونمًا، بنسبة 4.2 ٪ من جملة المخيمات، وبلغ عدد سكانه عند الإنشاء حوالي 4 آلاف نسمة، ووصل العدد إلى حوالي 23984 نسمة، بحسب إحصاء 2003.

3 – الحسين: أقيم عام 1952 على مساحة 367 دونمًا، وهو يتبع منطقة العبدلي في العاصمة الأردنية عمان. ونسبته حوالي 6.4 ٪ من مساحة المخيمات، وبلغ عدد سكانه حوالي 8 آلاف، عند الإنشاء، ووصل إلى حوالي 28000 نسمة، بحسب إحصاءات 2003.

4 – الوحدات: أقيم المخيم في عام 1955 على مساحة 488 دونمًا، بنسبة 8.5 ٪، وكان عدد سكانه عند الإنشاء حوالي 5 آلاف نسمة، ويقع جنوب عمان. وبلغ عدد سكانه 50601 نسمة، بحسب إحصاءات 2003.

5 – سـوف: أقيم مخيم سوف عام 1967، ويقع بالقرب من مدينة جرش، على بعد حوالي 50 كم شـمال غرب مدينة عمان، وعلى بعد 5 كم من الآثار الرومانية، شـمال غرب العاصمة. وبلغت مسـاحته حوالي 500 دونم، بنسـبة 8.7 ٪ من مجموع مسـاحة المخيمات في الأردن، وبلـغ عـدد سـكانه عند الإنشـاء 8 آلاف نسـمة ووصـل إلى حـوالي 19051 مقيمًا، بحسـب إحصاءات 2003.

6 – الطالبية: أقيم عام 1968، وهو يقع على بعد 350 كم جنوب عمان، وبلغت مساحته 130 دونمًا، بنسـبة 2.3 ٪، وكان عدد سـكانه عند الإنشاء حوالي 5 آلاف نسمة، ووصل إلى 9000 مقيم في حسب إحصاءات 2003.

تواجه الأردن صاحبة الإرث القديم في استقبال اللاجئين الفلسطينيين منذ حرب عـام 1948 وقيـام دولة (إسرائيـل) مشـكلات لازمتها منذ تأسيسها شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان العربية

7 – مـاركا (حطين): أقيـم مخيم حطين عام 1968، ويقع جنوب غرب الزرقاء، على بعد حوالي 10 كم شمال عمّان. بلغت مسـاحته حوالي 917 دونمًا، بنسـبة 16 ٪ من المساحة الكلية لمخيمات الأردن. بلغ عدد سكانه عند الإنشـاء 15 ألف نسـمة. وحوالي 37903 لاجئًا وأكثر من 15 ألف مهجر، بحسب إحصاءات 2003.

8 – الحصـن: أقيـم جنـوب شرق إربـد، عـلى بعـد حوالي 80 كم شـمال غرب مدينة عمان. بلغت مسـاحته حوالي 774 دونمًا، بنسـبة 13.5 ٪. بلغ عدد السـكان عند الإنشاء 12.500 نسمة، ووصل إلى حوالي 27166 نسمة، بحسب إحصاءات 2003.

9 – غـزة: أنشـئ مخيم غزة عام 1968، ويقع بالقرب مـن مدينة جرش، وعلى بعد حوالي 50 كـم شـمال غرب مدينة عـمّان. يقع على بعد 5 كم جنوب غرب الآثـار الرومانية. بلغ عدد سـكانه عند الإنشـاء 11.500 نسـمة، وحوالي 27916، بحسـب إحصاءات 2003. وتبلغ مساحته حوالي 750 دونمًا، بنسبة 13 ٪ من جملة المخيمات.

10 – البقعـة: يقـع في البقعـاء، على بعد 20 كم شـمال غرب عمّان. أقيم عـام 1968 على مسـاحة 1400 دونم، بنسـبة 24.3 ٪. وتشكل مساحة مخيم البقعة المرتبة الأولى؛ فهو حوالي ربع المسـاحة الإجمالية للمخيمات في الضفة الشرقية. وبلغ عدد سـكانه عند الإنشاء حوالي 26 ألف نسمة، وحوالي 80100 نسمة، بحسب إحصاءات 2003.

و يذكر أن هناك ثلاثة مخيمات أخرى لا تعترف «الأونروا» بها رسميًّا، لكنها تقدّم خدماتها إلى لاجئيها، بالتزامن مع دائرة الشؤون الفلسطينية، وهي: [6]

1. مخيم مأدبا: أسّس عام 1956، وعدد سكانه بحسب قيود وكالة الغوث الدولية (5500) نسمة.

2. مخيم الأمير حسن: أسّس عام 1967، وعدد سكانه بحسب قيود وكالة الغوث الدولية (10) آلاف نسمة.

3. مخيم السّخنة: أسّس عام 1969، وعدد سكانه بحسب قيود وكالة الغوث الدولية (6) آلاف نسمة.

جرى تجنيس العديد من الفلسطينيين بالجنسية الأردنية منذ عام 1950، إلا أن ذلك تغيّر مع تبلور المؤسسات السياسية المعبّرة عن قضية الشعب الفلسطيني، وتوجد الآن وزارة كاملة الصلاحية تسمى (وزارة الشؤون الفلسطينية) تأخذ على عاتقها التنسيق مع المنظمات الدولية، ولاسيّما الأونروا UNRWA لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية للفلسطينيين في الأردن، فضلًا عمن حصلوا على الجنسية الأردنية وتمتّعوا بكامل حقوق المواطنة.[7]

اللاجئون السوريون في الأردن

يعيش أكثر من 80 ٪ من اللاجئين السوريين في الأردن خارج المخيمات، وعدد كبير منهم استنزفت مواردهم ومدخراتهم، وارتفعت مستويات ديونهم؛ كما أن أكثر من 85 ٪ من أسر اللاجئين السوريين تحت خط الفقر في هذا البلد، وعلى الرغم من حصول بعض اللاجئين على وظائف بشكل قانوني، وذلك بعد اتّخاذ الحكومة الأردنية بعض المبادرات الإيجابية التي

زادت مـن فرص اللاجئين للحصول على تصريحـات العمل،[8] إلا أنه لا يزال الكثير يعاني من البطالة التي تزيد من معاناة اللجوء والاغتراب، ويعيش اللاجئون السوريون في ثلاثة مخيمات رئيسـة، هي: الزعتري (أسّـس عـام 2012، ويضمّ ما يزيد على 80 الـف لاجئ)، ومريجيب الفهـود، والأزرق.[9] ومن بين نحو 657.000 لاجئ سـوري مسـجل في الأردن يعيش أكثر من 80 ٪ منهم تحت خط الفقر بأقل من 3 دولارات في اليوم الواحد، مع معاناة إنسانية كبيرة في جوانـب الصحة والميـاه والتعليم والعمل وغيرها، وأصـدر الأردن حتى بداية عام 2018 أكثر من 88.000 تصريح عمل للسوريين، على أنه جزء من اتفاق جرى في عام 2016 لرفع مسـتوى المسـاعدات الدولية المقدّمة للبلاد. وقد صدرت أغلبية التصريحات لقطاعي الزراعة والبناء، وتمثل النساء نحو 5 ٪ من مجموعها[10].

توجّهات الأردن إزاء ملف اللاجئين السوريين

اتّخذت الحكومة الأردنية جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل الآثار السـلبية لمشـكلة اللاجئين السوريين، مع الحرص على عدم إلحاق الضرر قدر الإمكان بهم، وذلك وفق يأتي:

1. الإعلان عن عدم القدرة على استقبال مزيد من اللاجئين.

2. إطـلاق حملـة تقنـين لوجـود اللاجئـين السـوريين عـلى الأراضي الأردنيـة، من خلال اسـتهداف المبادرة للاجئين السوريين الذين يعيشـون بصورة غير شرعية في المناطق الحضرية، أو الذين لم يسـّجلوا لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين UNHCR، التي أعلنت الحكومة أنها تعمل بالتعاون مع المنظمة الأممية على هذا المشروع، وأن تسجيل اللاجئين سـوف يستمرّ حتى نهاية شـهر أيلول/ سبتمبر من عام 2019، وتسـتهدف الحملة السوريين الذيـن غـادروا المخيمات بـدون تصريح قبل الأول من تمـوز/ يوليـو 2017، ولم يتمكنوا من العودة منذ ذلك التاريخ، وكذلك الأشـخاص الذين دخلوا الأردن من دون تسـجيلهم لدى المفوضيـة العليا للاجئين،[11] وأعرب سـتيفانو سـيفيري ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئـين المقيـم في الأردن حـول هـذه الحملة بما يـأتي:[12] "من خـلال تصويـب أوضاعهم، سـيتمكن اللاجئون السـوريون في الأردن من الاسـتفادة من الحماية، والخدمات التي تقدّمها المفوضية وشركاؤها في المملكة، كما سيؤدي ذلك إلى تحسين ظروفهم المعيشية، كما سوف يكون باسـتطاعتهم السكن في المناطق الحضرية بشكل رسمي"، وهو أمر يمثّل توجها إيجابيًّا من قبل الحكومة الأردنية بالتعاون مع المنظمات الدولية من أجل تنظيم أحوال اللاجئين السوريين.

3. تأكيد عدم توجّه الأردن نحو الإعادة القسرية للاجئين السوريين، وأن العودة ستكون طوعيـة، وذلـك على لسـان وزيرة التخطيـط والتعاون الـدولي الأردنيـة،[13] إذ إن الأمر منوط بتحسّـن الأوضاع في سـوريا، ويعدّ هذا التوجه التزامًا أخلاقيًّا من قبل الحكومة الأردنية إزاء ملف اللاجئين السوريين.

4. التنسيق مع القوى الفاعلة على الأرض في سوريا من أجل تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين، ويتجسّد ذلك في مباحثات وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي مع الوفد الروسي برئاسة نائب وزير الخارجية سيرغي ريابكوف؛ لبحث تطورات الأزمة السورية والجهود المشتركة لتسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم[14].

5. المبادرات الخاصة التي تقوم بها فعاليات المجتمع المدني الأردني والمتطوعون بهدف التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين، مثل إقامة دورات تعليمية، ورعاية مباشرة للأطفال المشردين، وغيرها من الإسهامات.[15]

اللاجئون العراقيون في الأردن

لم تعد الجالية العراقية تشكّل نسبة كبيرة من المقيمين في الأردن بعد مجيء اللاجئين السوريين، وبحسب إحصاءات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين العراقيين المسجلين فيها 32.507 لاجئين، غير أن الأرقام تتضارب حول هذا الوجود بشكل كبير ولافت، فتذهب بعض التقديرات إلى أن العدد يصل إلى 750.000 لاجئ، تدعمه نتيجة إحصاء قامت به منظمة الفافو النرويجية لمصلحة الحكومة الأردنية، ويتضمن هذا الإحصاء مع العراقيين المسجلين- الذين يحملون الإقامات الرسمية، والآخرين الذين لا يتمتعون بإقامة قانونية.[16]

وتجدر الإشارة إلى اختلاف حالة اللاجئين العراقيين في الأردن عن غيرهم نسبيًّا، إذ أسهم هؤلاء في دعم الاقتصاد الأردني في استثمارات وصلت إلى 18 مليار دولار عام 2018،[17] إلا أنهم من جانب آخر أثّروا في زيادة الطلب على الخدمات والسلع، وهذا أدّى إلى زيادة في الأسعار انعكست على الفرد الأردني،[18] ويشير أحد التقارير المختصة إلى أن هجرة العراقيين إلى الأردن بعد الحرب عام 2003 أسهمت في تخفيف عبء الحكومة الأردنية في تمويل الاستثمارات، وكذلك في تحوّل الأردن إلى مركز لإدارات المنظمات الإنسانية العاملة في العراق.[19]

المصريون واليمنيون والليبيون وغيرهم في الأردن

هناك أعداد من الجاليات المصرية في الأردن، وغالبًا ما يكون وجودها لأغراض العمالة الخارجية، كما توجد جاليات يمنية وليبية بسبب الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها بلدانهم، وتكاد أوضاع هؤلاء تتشابه مع بقية جنسيات اللاجئين كالعراقيين والسوريين.

ويتضح مما سبقت الإشارة إليه من معطيات حول اللاجئين في الأردن حجم الثقل الكبير الذي تمثّله هذه الكتل السكانية على كاهل الدولة الأردنية، وهذا يسجّل ضمن نجاحات هذه الدولة محدودة الموارد في سعيها إلى توفير خدمات الأمن والصحة والتعليم وغيرها لمواطنيها، مع وجود هذا الكمّ الكبير من المقيمين فيها، الذين يحتاجون إلى توفير هذه الخدمات، إضافة

إلى أن الأردن ليس من الدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وعليه فهو غير ملزم بما تلزم به الاتفاقية الدول الموقعة عليها، وهو أمر تشترك السعودية فيه.

ثانيًا: السعودية الأخت الكبرى

تمثّل السعودية منذ تأسيسها محورًا أساسيًّا في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وتتمتع بوضع اقتصادي مريح نسبيًّا مقارنة بالأردن، نتيجة الوفورات المالية التي تراكمت عبر السنوات بعد اكتشاف النفط، وهذا جعل مواجهة هذه الدولة لأزمة اللاجئين أفضل من الأردن، لكن الواقع يشير إلى ضبابية حالة اللاجئين في هذه الدولة، التي امتنعت عن إقامة مخيمات اللاجئين باستثناء مخيم (رفحا والأرطاوية).

هناك أعداد من الجاليات المصرية في الأردن وغالبًا ما يكون وجودها لأغراض العمالة الخارجية كما توجد جاليات يمنية وليبية بسبب الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها بلدانهم وتكاد أوضاع هؤلاء تتشابه مع بقية جنسيات اللاجئين كالعراقيين والسوريين

لا يميل الموقف الرسمي في السعودية (بشكل عام) إلى الحديث عن الجهود المبذولة في استقبال اللاجئين، وهو ما ينطبق على استقبال اللاجئين السوريين أو اليمنيين، وكان من السوابق استقبالها للنازحين الكويتيين الفارين من الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، إذ اكتفت بالتصريح عن استقبالها للآلاف من الكويتيين، وفتح مدن المملكة كافة أمامهم، وتقديم جميع التسهيلات الإنسانية لهم، بوصفهم (ضيوف السعودية)، وهو ما شهد به الكويتيون الذين عاصروا تلك المرحلة، إذ يذكر البعض أنه إضافة إلى المسكن والغذاء، كان وقود السيارات مجانًا للكويتيين في تلك المرحلة.[20]

الواقع الاقتصادي السعودي

لا يزال الاقتصاد السعودي ريعيًّا، معتمدًا على النفط، وبلغ الناتج القوميّ الإجماليّ ما مقداره 684 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وبلغت نسبة البطالة 6.1 ٪ عام 2018، وبلغ عدد سكان السعودية مع المقيمين 32.61 مليون نسمة عام 2017،[21] وكشفت المصادر الرسمية أن عدد المواطنين السعوديين فقط بلغ ما يقرب من 20.4 مليون نسمة، وهذا يعادل 63 ٪ من إجمالي عدد السكان، أما عدد السكان غير السعوديين فبلغ 12.2 مليون نسمة؛ أي ما يمثّل حوالي 37 ٪ من إجمالي عدد السكان،[22] وهذا يعني أن هناك مخاوف اجتماعية واقتصادية وأمنية من وجود هذه النسبة من الوافدين قياسًا إلى عدد السكان المواطنين.

السوريون في السعودية

كان سبب وجود الجالية السورية في السعودية مشابهًا لوجودها في غيرها من الدول، وهو العمل، وتحقيق أرباح مالية تحوّل إلى الوطن الأصلي للمقيم، لكن اختلف الأمر بعد

الحرب في سوريا مع الإجراءات المتّخذة بحق المقيمين، كزيادة الرسم المالي على العمالة الوافدة في القطاعات ذات الأعداد الأعلى من السعوديين إلى ما يفوق 150 دولارًا أمريكيًّا شهريًّا، وفي القطاعات ذات الأعداد الأقلّ من السعوديين إلى مبلغ مشابه لذلك، على أن يرتفع الرسم المالي لكلّ مرافق للعامل غير السعودي إلى ما يزيد على 75 دولارًا أمريكيًّا شهريًّا، وتهدف الحكومة من خلال هذه الإجراءات إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، وهذا جعل الكثير من السوريين المقيمين في السعودية إلى الهجرة أو التفكير في الهجرة إلى بلدان أخرى، مثل تركيا[23].

تمثّل السعودية منذ تأسيسها محورًا أساسيًّا في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وتتمتع بوضع اقتصادي مريح نسبيًّا مقارنة بالأردن نتيجة الوفورات المالية التي تراكمت عبر السنوات بعد اكتشاف النفط

اليمنيون في السعودية

حذّرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وهي إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة، من أن السعودية تسعى إلى طرد 700 ألف عامل يمني فيها؛ بسبب مخالفتهم لتعليمات الإقامة، ولم يردّ متحدث حكومي سعوديّ على ذلك وفقًا للتقارير المعلنة [24]، وسبق للسعودية أن أقدمت على خطوة مشابهة في عام 2013 بترحيل العمّال الذين لا يملكون وثائق عمل صالحة، وزيادة تكاليف تصريحات الإقامة، وهذا أدى إلى ترحيل الكثير من العمال الأجانب، وعودة 655 ألف شخص إلى اليمن، كما أقدمت على طرد أعداد كبيرة من اليمنيين (ما يقارب مليون يماني) [25] بعد مساندة الحكومة اليمنية للعراق في حرب 1990 (اجتياح الكويت)، وهو ما كان سببًا في اندلاع الحرب الداخلية اليمنية عام 1994، ويتوقّع أن ينظّم العديد ممن يرحّلون من السعودية في المجموعات المسلّحة، ويدفع بهم إلى ساحات القتال في اليمن؛ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الحرب الدائرة هناك منذ ما يزيد على 6 سنوات.[26]

إجراءات السعودية حول ملف اللاجئين

اتّخذت السعودية وفق ما تراه مناسبًا لمصلحة دولتها ومجتمعها- مجموعة من الإجراءات حول ملف اللاجئين، وفق الآتي:

1. التوقف عن استقبال العراقيين بعد إغلاق مخيم (رفحا)، سوى حالات فردية، وبناء على توصيات ملكية؛ لغرض العلاج وغيره، حتى بعد ظروف الحرب عام 2003، إذ إن التأشيرات للعراقيين لا تزال شبه معدومة، إلا لأغراض العمرة، وحالات نادرة.

2. عدم إقامة مخيمات لجوء للاجئين السوريين واليمنيين، لأنّهم (ضيوف المملكة)، رغم تصريح المسؤولين الحكوميين (سفير السعودية في مصر) باستقبال السعودية ما يقرب من 2.5

مليـون مواطن سـوري، وحرصت على «عـدم» التعامل معهم بصفتهـم لاجئين، أو وصفهم بذلـك، ولم تخصّص لهم مخيمات لجوء، ومنحتهم حرية الحركة التامّة، وسـمحت لهم بالدخول إلى سوق العمل، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم المجاني، وبلغ عدد الطلبة السوريين ما يزيد على 141 ألف طالب.[27]

3. دعم المنظمات الدولية المعنية بتقديم المسـاعدات للاجئين (خارج الحدود السـعودية)، مثـل دعـم منظمة أونـروا UNRWA التي تدعم اللاجئين الفلسـطينيين، إذ تعدّ السـعودية ثالـث أكـبر الداعمين لها بعـد الولايات المتحـدة الأمريكية والاتحـاد الأوروبي من مجموع 60 دولة، إذ بلغ الدعم في عام 2013 ما يزيد على 151 مليون دولار أمريكي [28].

4. إطـلاق حملات للتقليـل من إقامة الأجانب غير القانونيين داخل السـعودية، مثل حملة (وطن بلا مخالف)، التي رحّلت السـلطات بموجبها ما يزيد على 700 ألف مقيم، [29] وغيرها مـن الحملات التي تهـدف في النهاية إلى تقليل إقامة العمالة الوافدة داخل السـعودية، وإحلال اليـد العاملة السـعودية محلّها؛ وفقًـا لرؤية السـعودية 2030، التي تسـعى إلى توفير مزيد من الوظائف، وتقليل البطالة في فئة المواطنين. [30]

5. لا تميـل الحكومـة السـعودية إلى فسـح المجـال أمـام المنظـمات الدوليـة المعنيـة بتقديم المساعدات الإنسانية إلى العمل بحرية داخل أراضيها؛ بسبب العديد من الاعتبارات التي ربما يرجع بعضها إلى جوانب قيمية ودينية ورمزية، على الرغم من فتح أبوابها أمام استقبال القوات الأجنبية، ولاسيما بعد الحرب عام 1990، إلا أنّ السعودية تتجنب العمل بشفافية في موضوع اللاجئين والقضايا الإنسانية، وتغطّي على ذلك بالتبرعات السخية للمنظمات الدولية الداعمة للاجئين (بعيدًا عن أراضيها).

6. بسـبب عدم التعاون المطلوب للسـعودية مع المنظمات المعنية بأحوال اللاجئين لم تتوفر بيانـات واضحـة حـول أحـوال اللاجئين في تلـك الدولـة، أو أعدادهـم، ومـا يواجهونه من مشكلات، على الرغم من أن هذه المشكلات يفترض ألا تكون كبيرة في بلد غني كالسعودية.

ويبدو أن السعودية تسعى من خلال هذه الإجراءات وغيرها إلى الحفاظ على أمنها السياسي والاجتماعـي والاقتصادي والثقافي وغيرها، وهذا قد ينعكس سـلبًا عـلى أوضاع (اللاجئين) فيها، ولاسيما السوريين واليمنيين.

خاتمة واستنتاجات:

يبـدو أن أزمـة اللاجئين في الأردن والسـعودية لا تعدّ حالة عابرة، وإنما مشـكلة متجددة بتجـدّد التوتـرات والحـروب الداخليـة والبينيـة في إقليم الدولتـين، ذلك الإقليم الـذي يتأثر بمجموعـة من المعطيـات الداخلية والدولية، التي تعدّ الأردن والسـعودية جزءًا منها كذلك،

ومن المهم الإشارة إلى أن معظم اللاجئين الذين وجدوا في هاتين الدولتين ليسوا من أعراق أو ثقافات أو حتى ديانات مختلفة عن مجتمعات الدولتين، بحيث أثّر في آلية التعامل معهم سلبًا أو إيجابًا؛ لأن لكل دولة ونظام سياسي حساباته الإستراتيجية، التي تحتّم عليه رسم ملامح التعامل مع أزمة اللاجئين أيًّا كانت مسبباتها وطبيعتها وتداعيتها على اللاجئين أنفسهم وعلى الدول المستضيفة لهم.

وتأسيسًا على ما تناولته صفحات هذا البحث، تتضح مجموعة من الاستنتاجات يمكن اختصارها بما يأتي:

1. تتمتع الأردن بخبرة تأريخية أكثر من السعودية في التعامل مع أزمة اللجوء، إذ إنها كانت الملاذ الأول للاجئين الفلسطينيين منذ سنوات سبقت عام 1948.

2. كان الأردن ذا سياسة واضحة وشفافة بشكل كبير مع أزمة اللاجئين، مما مكّن المنظمات الدولية والجهات الحكومية الأخرى إقليميًّا ودوليًّا مع معرفة كيفية التعامل مع هذه الأزمة بالتعاون مع الحكومة الأردنية.

3. يبدو أن الأردن غير مهيّأ لاستقبال مزيد من اللاجئين مع التحدّيات التي أصبح يشكّلها وجودهم على أراضيه، فالعراقيون رفعوا الأسعار، والسوريون زادوا من البطالة، وهو ما يثقل كاهل المواطن الأردني، الذي يمثّل ضمان حياة لائقة به هدف الحكومة الأردنية.

4. حرصت السعودية على إبعاد مشكلة اللاجئين عن أراضيها، وسعت إلى تقديم الدعم المباشر، أو عبر المنظمات الدولية إليهم في أراض خارج حدودها، وكان الدعم داخل أراضيها مقتصرًا على السماح بحرية الحركة، ودعم الطلبة ولاسيما السوريين، مع السماح بالعمل، والتضييق عليه فيما بعد عبر توجّهات الحكومة نحو توطين الوظائف؛ بسبب الظروف الخاصة بالمجتمع والاقتصاد السعوديين.

5. أدّت الدولتان (الأردن والسعودية) دورًا لا يمكن نكرانه في التخفيف من وطأة أزمة اللاجئين، لكن اصطدام هذه الأزمة بالمصالح الحيوية للبلدين فاقم من معاناة اللاجئين، وتسبب في صعوبة الظروف التي مرّوا بها ولا يزالون، وجعلت بقاءهم في هذين البلدين أمرًا وقتيًّا على المدى المنظور.

الهوامش والمصادر :

1. الأردن: لسنا قادرين على استقبال المزيد من اللاجئين السوريين، موقع RT عربي بتاريخ 24-6-2018، على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/F0guC .
2. 9.5 مليون سكان المملكة بينهم 6.6 مليون أردني، مقال على صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ 11-1-2016، على الرابط الآتي:
- http://alrai.com/article/760760.html(8-9-2018) .
3. البنك الدولي في الأردن: عرض عام، بتاريخ 18-4-2018، على الرابط الآتي:
- http://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview(8-9-2018) .
4. ينظر إحصاءات البنك الدولي حول الأردن على الرابط الآتي:
- https://data.albankaldawli.org/country/jordan(8-9-2018) .
5. دليل مخيمات الأردن، المجموعة 194، على الرابط الآتي:
- http://group194.net/menu/1(6-9-2018) .
6. المخيمات الفلسطينية في الأردن... نشأتها وعدد سكانها وتبعيتها، صحيفة الدستور الأردنية في 15-5-2017، على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/FDyfe .

□ تؤكد وزارة الشؤون الفلسطينية موقف الأردن من موضوع الفلسطينيين المقيمين في الأردن بما يأتي:

"كان الأردن -ولايزال- الدولة العربية الوحيدة التي تعاملت مع اللاجئين الفلسطينيين الذين استقبلتهم على أراضيها كمواطنين أصيلين فيها، فقد منحتهم الجنسية الأردنية، وأتاحت لهم الاندماج في المجتمع الأردني، والتأثير والتأثر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي به دون دفعهم إلى التخلي عن هويتهم الوطنية، مما أعطى خصوصية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها بالآتي:

أولا: البعد الوطني:

1 - يستمد الموقف الأردني في هذا الجانب خصوصيته استنادًا إلى اتفاقية الوحدة بين الضفتين عام 1950، والتي بموجبها تمتّع اللاجئون الفلسطينيون بالمواطنة الأردنية مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على كافة الحقوق العربية في فلسطين، وعدم التنازل عن حقوق اللاجئين، وفي هذا الإطار فإنه لم يتم فرض الجنسية الأردنية على اللاجئين الفلسطينيين، ولم تمنح لهم مقابل التنازل عن حقوقهم بوصفهم لاجئين.

2 - شدّد قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988 على التزام الدولة الأردنية برعاية كامل حقوق مواطنيها من ذوي الأصول اللاجئة باعتبارهم مواطنين أردنيين لهم كامل حقوق المواطنة، وعليهم كامل التزاماتها دون أن ينتقص ذلك من حقوقهم كلاجئين، والتمسك بحقهم في العودة و/أو التعويض أو كليهما، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

3 - أكّدت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في المادة الثامنة ضرورة العمل لحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقًا للقانون الدولي، سواء في المحادثات الثنائية أم في إطار المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي، إضافة إلى مجموعة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف.

4 - يشدد الأردن على تمسّكه بحقه بالتعويض عن التكلفة الحقيقية التي تكبّدها خلال استضافته اللاجئين والنازحين، وما تحمّله من نفقات وخدمات، وتكلفة البنية التحتية، واستنزاف الموارد، وأي نفقات أو تكلفة مستقبلية منبثقة عن أي حلّ متفق عليه لقضية اللاجئين، وكما تنص عليه الشرعية الدولية.

ثانيًا: البعد الإقليمي:

1 - يؤكد الأردن ضرورة إيجاد حلّ عادل وشامل وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها مكونًا أساسيًّا من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يشكّل جوهر الصراع في المنطقة.

2 - يتمسك الأردن بحقوق مواطنيه من ذوي الأصول اللاجئة باعتباره يستضيف ما يزيد عن 39 % من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية (الأونروا).
3 - يؤكد الأردن دوره المحوري في أي طرح سياسي يتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين على طاولة المفاوضات بما يحفظ حقوق مواطنيه وحق الدولة الأردنية في التعويض.
4 - يشدّد الأردن على مسؤولية إسرائيل الكاملة في نشؤ واستمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وبقاء قضيتهم دون حل لغاية الآن.
ثالثًا: البعد الدولي:
1 - يتمسك الأردن بضرورة استمرار عمل وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في رعاية وخدمة اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها إلى حين التوصل إلى حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتنفيذ هذا الحلّ، وكما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية.
2 - المشاركة في الجهود السياسية الهادفة إلى حل قضية اللاجئين حلًّا عادلًا يعتمد مبادئ الشرعية الدولية ذات الصلة.
3 - يشدد الأردن بأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يشكل جوهر الصراع الدائر في المنطقة، وأن إيجاد حلّ عادل وشامل لهذا الصراع سيسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وفي هذا الإطار يؤكد الأردن دومًا ضرورة ردّ المظالم التى تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال العقود الماضية و أبرزها الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة و/أو التعويض أو كليهما". المصدر: الموقف الأردني حول قضية اللاجئين، دائرة الشؤون الفلسطينية، على الرابط الآتي:
- http://www.dpa.gov.jo/page.php?60(9-9-2018) .

7. توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، المعرفة، على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/N1RJv .

8. ملف الأردن، على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، على الرابط الآتي:
- http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c8.html(8-9-2018) .

9. وزير الداخلية يزور مخيمات اللاجئين السوريين في المملكة، صحيفة الرأي الأردنية، على الرابط الآتي:
- http://alrai.com/article/10384139(7-9-2018) .

10. تشارلي دنمور، المفوض السامي غراندي يشيد ببرامج العمل الأردنية الموجّهة للاجئين السوريين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، 12 فبراير 2018، على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/9QS5s .

11. ينظر:
- الأردن تطلق حملة لتقنين أوضاع اللاجئين السوريين على أراضيها، موقع مهاجر نيوز على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/jjlxD .

12. دعوة اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات في الأردن لتسوية أوضاعهم، موقع France 24 باللغة العربية بتاريخ 4-3-2018 على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/dnopX .

13. الأردن: لن نطبق الإعادة القسرية على اللاجئين السوريين، موقع CNNبالعربية بتاريخ 6-9-2018، على الرابط الآتي:
- https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/06/09/jordan-will-not-apply-forcible-returns-syrian-refugees(8-9-2018) .

14. وفد روسي يناقش في الأردن إعادة اللاجئين السوريين، على موقع الخليج أون لاين على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/p0Vum .

15. مثال على ذلك، ينظر: الأردن: مبادرات أهلية لدعم اللاجئين السوريين، موقع DW على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/hsRdv .

16. في الأردن... اللاجئون العراقيون بلا حقوق ودون اعتراف رسمي، موقع الخليج أونلاين، على الرابط الآتي:

- http://cutt.us/VMMOW .

17. 18 مليار دولار استثمار العراقيين في الأردن، على موقع الغد بتاريخ 8-4-2018 على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/ZvQtx .

18. للمزيد ينظر: العراقيون في الأردن: نعمة على الاقتصاد ونقمة على المواطن؟، على موقع DWعلى الرابط الآتي:
- http://cutt.us/Bz0rr .

19. المرصد الأردني للاقتصاد المستقل، التحديات الاقتصادية في الأردن: التقرير السنوي الأول، أيلول 2014، عمّان، ص4 .

□ بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التى تستهدف حماية اللاجئين فى الشطر الأول من القرن العشرين فى ظل عصبة الأمم، وهي الهيئة الدولية التي سبقت الأمم المتحدة، وبلغت ذروتها يوم 25 يوليو/تموز 1951، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وتبيّن الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ، ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التى يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة، وهي تحدّد، بقدر متساو، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، كما تحدّد بعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئ.
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين؟ على الرابط الآتي:
- http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html(8-9-2018) .

□ بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، وقيام الانتفاضة الشعبية جنوبي العراق في مارس/ آذار من نفس العام، والتي قام الجيش العراقي بقمعها بقسوة، فرّ آلاف العراقيين ممن شاركوا في الانتفاضة نحو الحدود السعودية، التي بدورها استقبلتهم في ربيع عام 1991 بتوصية من التحالف الدولي الذي اشترك في حرب الكويت، وقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية وعدًا بحلّ مشكلة هؤلاء العراقيين، وبإعادة توطينهم في منطقة أخرى، وقامت السعودية ببعض الخدمات داخل المعسكر، مثل تأمين العلاج، وتكييف المنازل، وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي، كما اتّخذت في نفس الوقت بعض الإجراءات الأمنية، مثل: الحدّ من الحركة خارج المعسكر، وتأمين حراسة مشددة على المعسكر، وفرض حظر التجوال في الليل، وأشرفت على هذه الخدمات والإجراءات وزارتا الدفاع والطيران، إضافة إلى هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية السعودية، وبلغ عدد اللاجئين العراقيين بعد انتهاء حرب الخليج الثانية 90 ألفًا، دخل منهم 33 ألفًا إلى المملكة العربية السعودية، وذلك بعد انتفاضة مارس/ آذار 1991 جنوبي العراق، وقد وزّع هؤلاء في البداية إلى معسكرين: أحدهما في مدينة الأرطاوية (شمال المجمعة، وشرقي الزلفي، وتبعد عن الرياض 250 كلم شمالا)، وضمّ اللاجئين العزّاب، والثاني قرب مدينة رفحا (شمال السعودية ضمن منطقة الحدود الشمالية على بعد 35 كلم من الحدود العراقية) وضمّ اللاجئين المتزوجين، وانتهت بعد حرب عام 2003 قضية لاجئي رفحا، إمّا بترحيلهم إلى بلد آخر، أو بإعادتهم إلى العراق، للمزيد ينظر:
- اللاجئون العراقيون في السعودية، موقع الجزيرة في 1-10-2009، على الرابط الآتي:
- http://cutt.us/lAhgK.
وخلال عام 1992 أغلق معسكر الأرطاوية ليلتحق من فيه بمعسكر رفحا الذي يضمّ حاليًّا حوالي 5000 لاجئ، معظمهم من المسلمين الشيعة جنوبي العراق.

20. السعودية: ملك يوقف الاحتلال بالقوة، وشعب يفتح أبوابه للكويتيين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13396، في 2 أغسطس 2015.

21. للمزيد من المؤشرات الاقتصادية، ينظر: المملكة العربية السعودية-المؤشرات الاقتصادية، موقع Trading Economics على الرابط الآتي:
- https://ar.tradingeconomics.com/saudi-arabia/indicators(8-9-2018) .

22. هيئة الإحصاء : 32.6 مليون نسمة عدد سكان السعودية في النصف الأول 2017... 37 % منهم أجانب، مقال في موقع أرقام على الرابط الآتي:
- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/488235(8-9-2018) .

23. رهام الأسعد، سوريون "طفشوا" من السعودية.. وتركيا "أفضل الموجود"، صحيفة عنب بلدي في 22-8-2017، على الرابط الآتي:
https://www.enabbaladi.net/archives/196721(8-9-2018) .

24. قبل ترحيل مئات الآلاف... الأمم المتحدة تدافع عن اليمنيين المغتربين في السعودية، موقع SPUTNIK عربي في 10-5-2018، على الرابط الآتي:
http://cutt.us/fG7Gy .

25. جاسر الجاسر، مخاطر اليمنيين في السعودية!، موقع العربية في 25-4-2015 على الرابط الآتي:
http://cutt.us/WamRq .

26. الإندبندنت: ترحيل العمال اليمنيين من السعودية سيدفع بهم إلى أحضان الحوثيين والقاعدة، موقع EURONEWS بتاريخ 13-3-2018، على الرابط الآتي:
http://arabic.euronews.com/2018/03/13/saudi-expulsion-of-yemeni-workers-swells-houthi-ranks(8-9-2018) .

☐ تشكّك منظمة العفو الدولية بهذا العدد، للمزيد ينظر:
بعد إعلان السعودية لاستقبالها 2.5 مليون سوري منذ بداية الأزمة... منظمة العفو لـCNN: لا يمكن تأكيد دقة هذه الأرقام، موقع CNN بالعربية بتاريخ 12-9-2015 على الرابط الآتي:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/09/saudi-has-taken-around-25-million-syrians-spa(9-2018-8) .

27. السعودية الأولى عالميًّا في دعم اللاجئين بشهادة الأمم المتحدة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13886، 4-12-2016، على الرابط الآتي:
http://cutt.us/s9p01 .

28. إحصائية الداعمين لمنظمة UNRWA على الرابط الآتي:
https://www.unrwa.org/sites/default/files/all_governments_donors_ec_overall.pdf(8-9-2018) .

29. للمزيد ينظر: السعودية تعلن عن استفادة أكثر من 750 ألف أجنبي من حملة «وطن بلا مخالف» من 140 جنسية، ومعظمهم قدم بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة أو عبور، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14234، في 17-11-2017، على الرابط الآتي:
http://cutt.us/5zaeM .

30. للمزيد ينظر: نص وثيقة رؤية السعودية ص36 ، على الرابط الآتي:
file:///C:/Users/windows %20dunya/Downloads/Saudi_Vision2030_AR.pdf(8-9-2018) .